

مجلة كلية الاتصالات المؤسسة

مَبْلَغَةُ إِسْلَامِيَّةٍ - ثَقَافَيَّةٍ - جَامِعَةٍ - مُحْكَمَةٍ

تَعْلِيَّةُ سَنَوِيًّا كُلِّيَّةُ الدِّعَوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

۲۸

مجلة كلية الكوادة

مسئللة إسلامية في الأبحاج بالآحاديز لمعاصرة

هل يوجد أبحاج براكيات الفطير قدراً؟

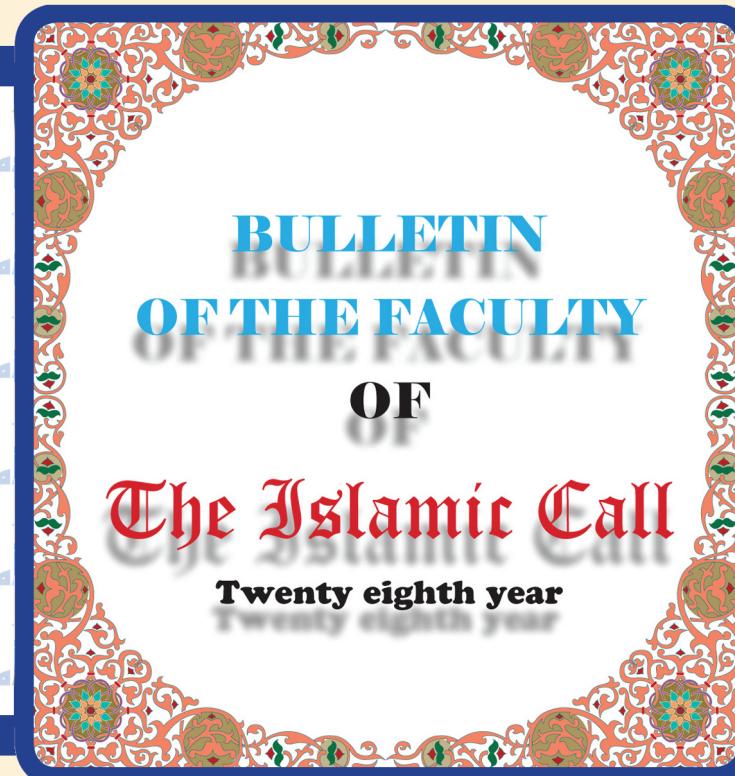
اللغز وصياغة الدستور (دراسة في لسانيات التصيي الدستوري)

إخطاء المحترف شيخ محمد العرب

حماية موال لوقيفي القابعون الليبي

العالمة المفتي عبد الرحمن القذيفي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



الأَيْمَانُ

د. خلية محمد ببريري*

مصدر قياسي للفعل الثلاثي وجب المزيد بالهمزة، وزنه الصرفي إفعال،
قلبت فاءه ياء بحبيها ساكنة بعد كسر.

والمستعمل من هذه المادة أربع صيغ هي: (ب و ج) و (ج ب و)
و (ج و ب) و (و ج ب) ويدور حول معنى القطع والجمع والثبوت والتفرق.

1. ب و ج

جاء في ترتيب العين أن «البُوْجَ من تبُوْجَ البرق في السحاب، إذا تفرق في وجهه، تقول: بُجْتُهم بَشَّرْ أي: عَمَّتُهم، قال: (رجز)

هَرَاؤُهُ فِيهَا شِفَاءُ الْعَرَّ

حملت عَفَانَ⁽¹⁾ بِهَا فِي الْجَرَّ

(*) كلية اللغات، جامعة طرابلس - ليبيا.

(1) عَفَانَ، جمع أَعْفَفَ وهو الفقير المحتاج، قال يَزِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ: (بساط)

فبجته وأهله بشر⁽¹⁾

وقال الفيومي: «الباج تهمز ولا تهمز، والجمع أبواج، وهي الطريقة المستوية، ومنه قول عمر رضي الله عنه: لاجعلن الناس كلهم بأجاً واحداً، أي: طريقة واحدة في العطاء⁽²⁾. والموجَبُ بالفتح المسبب⁽³⁾.

هذا ما يتعلّق بالجانب اللغوي.

أما الإيجاب في الاصطلاح فيتناول في ثلاثة ميادين عند الأصوليين وعند النحوين وعند البلاغيين.

أ. الإيجاب عند علماء الأصول:

يعرف بأنه الواجب المقتضى فعلاً غير كفٍ اقتضاء جازماً أو أنه طلب الفعل على وجه الحتم والإلزام، أو هو خطاب الله المتعلق بطلب الفعل على وجهة الجزم كأمره تعالى بإقامة الصلاة في قوله: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»⁽⁴⁾.

وقيل: هو طلب الفعل من الشارع على سبيل الإلزام غير أن الإيجاب الصادر عن أحد المتعاقدين بصيغة صالحة لإفادة العقد لا ينضوي تحت هذا التعريف.

عند الأحناف هو ما صدر أولاً من أحد العاقدين على النحو المعروف، والقبول ما صدر ثانياً من أي جانب كان. ويرى غيرهم أن الإيجاب هو ما صدر من البائع والمؤجر والزوجة أو ولبها على اختلاف بين المذاهب سواء

يا أيها الأعفف المزجji مطيته لا

انظر: ترتيب العين، ص 644.

(1) ترتيب العين، ص 94.

(2) المصباح المنير، الطبعة الأولى (القاهرة: 1429هـ/2008م)، ص 68.

(3) انظر: المرجع السابق، كتاب الواو مع الجيم وما يثلثهما، ص 634.

(4) سورة البقرة، من الآية: 43.

صدر أولاً أو آخراً؛ لأنهم من يملكون السلعة المباعة والمستأجر منفعة العين والزوج العصمة⁽¹⁾.

وخصّه موجز دائرة المعارف الإسلامية (ط: 1، الجزء الخامس (مركز الشارقة 1418هـ/1998م) ص 1428) في مادة إيجاب، بأنه اصطلاح مستعمل في البيع، معناه قد وجب البيع.

2. (ج ب و)

يقال: جبب المال والخرجاج أجبيه جبائية، جمعته، وجبوته أجبوه جباوة مثله، ولم يرد في ترتيب العين إلا يائٍ اللام فقط⁽²⁾.

3. (ج و ب)

الجوب: قطع الشيء، مثل قطع الحبيب، يقال: جبُّ بُجُوبٍ ومحبوبٍ، وكلّ بُجُوبٍ وسُطُوهُ فهو محبوبٍ، والجوب: درع تلبسه المرأة، وجُبْت المفازة، أي: قطعتها، واجتببت الظلام والقميص، أي: قطعته.

والجواب: ردِيدُ الكلام، تقول: أساء سمعاً فأساء جابةً، من أجاب بحبيب، وأجاب قوله، واستجاب له، إذا دعاه إلى شيء فأطاع، ويقال: هل عندك جائية خير؟ أي: خير ثابت.

والجمع، الجواب، ويقال: الجواب: الغرائب من الأخبار. وجائية خبر، أي: محمولة من أرض بعيدة، أي: قد جابت البلاد، قال: (كامل)

يتنازعون جواب الأمثال

(1) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، لمحمد عبد الرحمن عبد المنعم، ط: 1، ج: 1، (دار الفضيلة مصر، 1419هـ/1999م)، ص 339.

(2) انظر: ترتيب العين، ص 125، والمصباح المنير، للفيومي، كتاب الجيم مع الباء وما يثلهما، ص 93.

ويمضارع الّباعي مع تاء الخطاب سمّيت قبيلة من العرب تُحبّ.

وانجذاب السحاب، انقشع⁽¹⁾.

4. (و ج ب)

وهو مثال واوی يتعین حذف فائه في المضارع والأمر، ويجوز في المصدر، وهو فعلٌ لازم، يقال: وجب البيع الحق يجب وجوباً وَجِبَةً: لزم وثبت، ووجبت الشمس وجوباً: غربت، ووجب الحائط ونحوه وجبةً: سقط، ووجب القلب وَجْبًا ووجيباً: رجف.

وقد ذكر آنفاً أن مدار البحث مصدر هذا الفعل معدّى بالهمزة.
يقال: أوجبت البيع فوجب، وأوجبت السرقة القطع؛ فالموجب بالكسر السبب.

ويقال: وجب البيع يجب وجوباً وجبةً، أي: وقع، وكذلك وجب الحق، ووجبت الشمس غربت، ووجب قلبه يجب وجيباً، أي: فزع واشتد خفقانه، قال الشاعر: (طويل)

وللفؤاد وجيب تحت أبهري لدم الغلام وراء الغيب بالحجر
ويقال: وَجَبَ الحائط يجب وجبةً، إذا سقط⁽²⁾.
وقوله تعالى: «فَإِذَا وَجَّهَتْ جُوْهَرًا»⁽³⁾ معناه إذا سقطت ووّقعت على الأرض، وقد جاء منه اسم الفاعل واجب، قال الشاعر: (طويل)
أطاعت بنو عوفٍ أميراً نهادُم عن السَّلْمَ حَتَّى كَانَ أَوْلَ واجب

(1) انظر: ترتيب العين، ص 162، والمصباح المنير، كتاب الجيم مع الواو وما يثلهما، ص 115.

(2) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحرير: حاتم صالح الضامن، ط: 2، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1987م)، ص 397-398.

(3) سورة الحج، من الآية: 36.

معناه أنه أول ميت ساقط على الأرض⁽¹⁾.

وهذه الصيغة -كما صرّح في بداية الكلام - هي محور الاهتمام إذ الإيجاب إنما هو مصدر هذا الفعل بعد أن دخلت عليه همزة التعدية يقال: أوجبت البيع فوجب، وأوجبت السرقة القطع، فالموجب بكسر الجيم السبب، والموجب بفتحها هو المسبب⁽²⁾.

ب. الإيجاب عند النحو

هو الكلام المثبت، وهو أصلٌ لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغير ذلك، تقول مثلاً: قام زيدٌ، فثبتت له القيام، فإذا نفيته عنه قلت: ما قام زيد، وتقول إذا استفهمت: أقام زيد؟ وإذا نفيته قلت: لا تقم، وإن أمرته قلت: قُم، فالإيجاب يترَكّب من مسند ومسند إليه، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير، إذ ما عدا الإيجاب فرع للإيجاب وكل فرع يحتاج إلى ما يدلّ عليه، كما احتاج التعريف إلى عالمة من ال ونحوها، لأنّه فرع التنكير، واحتاج التأنيث إلى عالمة من تاء أو ألف؛ لأنّه فرع التذكير⁽³⁾.

ج. الإيجاب عند البلاغيين

هو أن يبني الكلام على النفي من جهة والإثبات من جهة أخرى، وما شاكل ذلك، كقوله تعالى: «فَلَا تَقْتُلُهُمَا أُفِّي وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا»⁽⁴⁾. وقوله تعالى: «فَلَا تَخْشُوْ أَنْتَاسَ وَأَخْشُوْنَ»⁽⁵⁾، وكقوله عَلَى:

(1)

انظر: الظاهر في معاني كلمات الناس، للأباري، ص 398.

(2)

انظر: المصباح المنير، للفيومي، كتاب الواو مع الجيم وما يثلثهما، ص 643.

(3)

انظر: الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطى، تج: محمد عبد القادر الفاضلى، ط: 1،

ج 1، (المكتبة المصرية لبنان 1420هـ/1999م)، ص 100.

(4)

سورة الإسراء، من الآية: 23.

(5)

سورة المائدة، من الآية: 44.

﴿فَلَا تَنْجَوُ إِلَّا شَرٌّ وَالْعُدُوْنَ وَمَعْصِيَتُ الرَّسُولِ وَتَنْجَوُ إِلَّا شَرٌّ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: «مَثُلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمْثُلُ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا»⁽²⁾.

ومثال الإيجاب من النثر قول الشعبي للحجاج: «لا تعجب من المخطئ
كيف أخطأ، واعجب من المصيب كيف أصاب».

وقيل لبعض العلماء: إن صاحبنا مات وترك عشرة آلاف، فقال: أمّا
العشرة آلاف فلا ترك صاحبكم.

وقال بعض الأوائل: ليس معي من فضيلة العلم إلا أني أعلم أني لا
أعلم⁽³⁾.

والمصطلح المشهور عندهم هو المطابقة وتسمى الطباق والتضاد وهو
نوعان: طباق إيجاب نحو قوله تعالى: «وَنَسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُفُودٌ»⁽⁴⁾، وقوله
تعالى: «تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِنْ تَشَاءُ وَتَعْرُّ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْذِلُ مَنْ
تَشَاءُ»⁽⁵⁾، وقول رسول الله ﷺ للأنصار: «إنكم ما علمت تكثرون عند الفزع
وتقلون عند الطمع»⁽⁶⁾.

وطباق السبب، وهو أن يجمع بين فعل مصدر واحد مثبت ومنفي،
أو أمر ونفي، كقوله تعالى: «وَلَكُنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ»⁽⁷⁾، وقوله: «فَلَا تَخْشُوْهُمْ وَأَخْشَوْنِي»⁽⁸⁾،

(1) سورة المجادلة، من الآية: 9.

(2) سورة الجمعة، من الآية: 5.

(3) انظر: معجم البلاغة العربية، للدكتور بدوي طبانة، ط: 4، (دار ابن حزم بيروت
1413هـ 1997م)، ص 279.

(4) سورة الكهف، من الآية: 18.

(5) سورة آل عمران، من الآية: 26.

(6) انظر: كنز العمال في سنن الأقوال الأفعال، لعلاء الدين علي المتقى بن حسام الدين
(مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، بلا تاريخ) حديث رقم: 37951.

(7) سورة الروم، الآية: 7-6.

(8) سورة البقرة، من الآية: 150.

وقول الشاعر: (طويل)

ونكِرْ إِنْ شَئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يَنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ
هذا وقد فرط في أول هذه الفقرة عدّة أمثلة⁽¹⁾.

«نفي الشيء بإيجابه وهو أن يثبت المتكلم شيئاً في ظاهر كلامه وينفي ما هو من سببه مجازاً والمنفي في باطن الكلام حقيقة هو الذي أثبته، كقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا سَقِيعٍ يُطَاعُ﴾⁽²⁾، فإنّ ظاهر هذا الكلام نفي الذي مطاع من الشفاعة، والمراد نفي الشفيع مطلقاً، وكقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَحْافاً﴾⁽³⁾، فإنّ ظاهر الكلام نفي الإلحاف في المسألة والباطن نفي المسألة بـّة، وعليه إجماع المفسرين»⁽⁴⁾.

(1) انظر: الإباضح للقزويني، طبعة صبيح (القاهرة 1385هـ/1966م)، ص 193، 194.

(2) سورة غافر، من الآية: 18.

(3) سورة البقرة، من الآية: 273.

(4) معجم البلاغة العربية، ص 683، وانظر: د. خليفة محمد خلفة بديري، (الإلحاف) مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد 32، لسنة 6002م، ص 194.